التقرير السنوي

2003

مجلس الإدارة

الرئيس :

بنك الإسكان للتجارة والتمويل	**السيد زهير الخوري**

نائب الرئيس :

البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار	**السيد موسى شحادة**

الأعضاء :

البنك العربي	**السيد مفلح عقل**
البنك الأهلي الأردني	**السيد نبيل وهبة**
بنك الصادرات والتمويل	**السيد علي الحصري** (إعتباراً من ٢٠٠٣/٦/١٥)
بنك الانماء الصناعي	**السيد مروان عوض** (إعتباراً من ٢٠٠٣/٦/١٥)
سيتي بنك	**السيدة سهير العلي**
البنك الاردني الكويتي	**السيد محمد ياسر الأسمر** (لغاية ٢٠٠٣/٦/١٥)
البنك العقاري المصري العربي	**السيد سمير مهدي** (لغاية ٢٠٠٣/٦/١٥)
البنك المركزي ـ عضو مراقب	

الرئيس التنفيذي

السيد مفلح عقل

فاحصو الحسابات

السادة مأمون فروقة وشركاه

أعضاء الجمعية

البنوك التجارية وبنوك الاستثمار

١ ـ بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
٢ ـ بنك الأردن
٣ ـ بنك الأردن والخليج
٤ ـ البنك الأردني الكويتي
٥ ـ البنك الأردني للاستثمار والتمويل
٦ ـ بنك الاستثمار العربي الأردني
٧ ـ بنك الإسكان للتجارة والتمويل
٨ ـ البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار
٩ ـ البنك الأهلي الأردني
١٠ ـ مصرف الرافدين
١١ ـ بنك المؤسسة العربية المصرفية (الاردن)
١٢ ـ بنك ستاندرد تشارترد
١٣ ـ سيتي بنك
١٤ ـ بنك سوسيته جنرال / الاردن
١٥ ـ بنك الصادرات والتمويل
١٦ ـ البنك العربي ش.م.ع
١٧ ـ البنك العقاري المصري العربي
١٨ ـ بنك فيلادلفيا للاستثمار
١٩ ـ بنك القاهرة عمان
٢٠ ـ بنك HSBC

مؤسسات الاقراض المتخصصة

٢٢ ـ بنك الإنماء الصناعي
٢٣ ـ مؤسسة الإقراض الزراعي
٢٤ ـ بنك تنمية المدن والقرى

المحتويات

الصفحة

كلمة رئيس مجلس الادارة ١١

أولا: نشاطات الجمعية ١٢

١ ـ الاجتماع العادي للهيئة العامة ١٢

٢ ـ مجلس إدارة جديد للجمعية ١٢

٣ ـ مشروع النظام الاساسي للجمعية ١٢

٤ ـ حوار شامل بين الحكومة والقطاع المصرفي ١٢

٥ ـ محافظ البنك المركزي الاردني يحاضر حول توجهات السياسة النقدية ١٣

٦ ـ مشاركة الجمعية في أعمال المؤتمر السنوي غير العادي للمنتدى الاقتصادي ١٣

٧ ـ الخبرة المحاسبية أمام المحاكم ١٣

٨ ـ قانون إيجار الاموال غير المنقولة وبيعها لغير الاردنيين والاشخاص المعنويين (القانون المؤقت رقم «٢٤» لسنة ٢٠٠٢) ١٤

٩ ـ ضريبة بيع العقار ورسوم التسجيل للوحدات السكنية المقامة من شركات الاسكان ١٤

١٠ ـ الاجازات الممنوحة بدون راتب لموظفي الدولة ١٤

١١ ـ تعليمات وحدة الشيكات المرتجعة ١٥

١٢ ـ القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٣ المعدل لقانون ضريبة الدخل الاصلي رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ ١٥

١٣ ـ رصيد القروض غير العاملة ١٥

١٤ ـ إدارة المخاطر (Risk Management) ١٥

١٥ ـ التحضير لتطبيق بازل ٢ في الاردن ١٥

١٦ ـ حوالات الحق والكفالات المصرفية ١٦

١٧ ـ قانون التنفيذ المؤقت رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٠ ١٦

١٨ ـ سجل عدلي الكتروني ١٧
١٩ ـ قانون التجارة الاردني ١٧
٢٠ ـ توحيد عملية رفض الشيكات لتقادم التاريخ ١٧
٢١ ـ دراسة حول اسعار الفوائد المصرفية ١٧
٢٢ ـ المساهمة في دعم انشاء مراكز مجتمعية لتكنولوجيا المعلومات ١٨
٢٣ ـ جائزة الحسين للتميز الاكاديمي ١٨
٢٤ ـ جائزة سنوية باسم جمعية البنوك ١٨
٢٥ ـ اللقاء الدوري لأعضاء الجمعية ١٨
٢٦ ـ الاشتراك في مكتبة الكترونية ١٨
٢٧ ـ مساهمة الجمعية في تكاليف نشر كتاب يصدر عن مؤسسة يورومني (Euromoney Books) ١٩
٢٨ ـ حلقة نقاشية ١٩
٢٩ ـ مجلة البنوك ١٩
٣٠ ـ تبادل المعلومات ١٩
٣١ ـ الوضع المالي للجمعية ١٩
ثانياً : التطورات المصرفية ٢٠
١ ـ القروض المصرفية المجمعة ٢٠
٢ ـ سوق السندات ٢٠
٣ ـ التفرع المصرفي ٢٢
٤ ـ قراءة في الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة ٢٧
٥ ـ العاملون في الجهاز المصرفي ٣٢
ثالثاً : البيانات المالية الختامية وتقرير مدققي الحسابات ٣٥

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة جمعية البنوك المحترمين

يسر مجلس إدارة الجمعية أن يضع بين أيديكم التقرير السنوي الخامس والعشرين الذي يعرض أبرز النشاطات التي قامت بها الجمعية خلال عام ٢٠٠٣ ضمن المهام الموكلة اليها في نظامها الاساس.

المؤشرات الرقمية لنتائج أعمال البنوك لعام ٢٠٠٣ تدل على أن هذه المؤسسات ما زالت تحقق المزيد من النجاحات والانجازات المرموقة، فرغم الظروف السياسية الصعبة التي ألقت بظلالها على المنطقة استطاعت هذه البنوك التأقلم مع هذه الظروف والاحداث وتعزيز الثقة بها، واستمرت في تمتين مراكزها المالية وبناء الاحتياطيات والمخصصات وتدعيم قاعدة رأس المال.

وعلى الصعيد التنكنولوجي حقق الجهاز المصرفي الاردني قفزات نوعية في استخدام احدث تكنولوجيات العمل المصرفي ووضعها في خدمة العملاء، وقد ادى هذا الاستعمال الموسع للتكنولوجيا الى تمكن البنوك من تقديم خدمات مصرفية الكترونية مثل الخدمات المصرفية عبر الانترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف وشبكة الصراف الآلي التي يتوالى انتشارها بشكل واسع.

وفي الوقت الذي ساهم فيه الجهاز المصرفي بكل قدراته في خدمة الاقتصاد الوطني سيما في مجال حشد المدخرات الوطنية والمحافظة عليها ووضعها بشكل تسهيلات مصرفية لكل من القطاعين العام والخاص، عمل مع البنك المركزي بتعاون وثيق لأجل تحقيق أهداف السياسة النقدية التي أثبتت كفاءتها في تحقيق الاستقرار النقدي والسيطرة على التضخم والوصول بالاحتياطيات الى مستوى متقدم لم تبلغه في السنوات السابقة.

يغتنم مجلس إدارة الجمعية هذه المناسبة ليزجى جزيل شكره وتقديره الى جميع اعضاء الجمعية على ما قدموه من دعم مالي ومعنوي للجمعية وليعرب عن شكره وتقديره لمعالي محافظ البنك المركزي وأجهزة البنك المختلفة على تعاونهم مع الجمعية وتجاوبهم مع اقتراحاتها وتوصياتها.

رئيس مجلس الادارة

زهير الخوري

أولاً: نشاطات الجمعية

الاجتماع العادي للهيئة العامة:

بناء على دعوة من مجلس الادارة وعملاً بأحكام المادة (١١/ب) من النظام الاساسي لجمعية البنوك، عقدت الهيئة العامة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٥ اجتماعها العادي السنوي لعام ٢٠٠٣ تم فيه الاطلاع على محضر اجتماع الهيئة العامة لعام ٢٠٠٢ والمصادقة عليه، وأقرت التقرير السنوي لمجلس الادارة عن عام ٢٠٠٢ بالاجماع بالصيغة التي ورد فيها من المجلس وصادقت الهيئة العامة على الحسابات الختامية وعلى تقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠٠٢، وأقرت الموازنة التقديرية للجمعية لعام ٢٠٠٣ كما وردت من المجلس، وأعادت تعيين السادة مأمون فروقه وشركاه كمدققين قانونيين لحسابات الجمعية لعام ٢٠٠٣.

مجلس إدارة جديد للجمعية:

انتخبت الهيئة العامة للجمعية في اجتماعها العادي المنعقد بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٥ مجلس إدارة جديد للجمعية فاز فيه بالتزكية كل من السادة البنك العربي وبنك الاسكان للتجارة والتمويل والبنك الاسلامي الاردني والبنك الاهلي الاردني وسيتي بنك وبنك الصادرات والتمويل وبنك الانماء الصناعي.

عقد المجلس المنتخب اجتماعه الاول بعد انتهاء اجتماع الهيئة العامة مباشرة بحضور جميع الاعضاء بالاضافة الى مندوب البنك المركزي، وقرر فيه انتخاب السيد زهير الخوري (بنك الاسكان للتجارة والتمويل) رئيساً للمجلس، وانتخاب السيد موسى شحادة (البنك الاسلامي الاردني) نائباً للرئيس، وتسمية السيد مفلح عقل (البنك العربي) رئيساً تنفيذياً للجمعية مفوضاً بالصلاحيات اللازمة لإدارة الجمعية وتمثيلها.

مشروع النظام الاساسي للجمعية:

اطلعت الهيئة العامة في اجتماعها العادي على مشروع النظام الاساسي للجمعية ووافقت بالاغلبية على الابقاء على التعديل للمادة (١٠) فقرة (أ) من مشروع النظام الاساسي المقدم للبنك المركزي مع إضافة عبارة «أو المدير الاقليمي» بعد عبارة «أو نائب المدير العام»، اضافة الى استحداث فقرة جديدة للمادة (١٢) المتصلة بمجلس الادارة تحدد مستوى التمثيل في عضوية المجلس.

حوار شامل بين الحكومة والقطاع المصرفي

استضافت جمعية البنوك في الحادي والثلاثين من كانون الاول ٢٠٠٣ دولة السيد فيصل الفايز رئيس الوزراء بحضور معالي نائب رئيس الوزراء ومعالي وزير الصناعة والتجارة ومعالي وزير المالية ومعالي وزير العدل ومعالي محافظ البنك المركزي في لقاء موسع وحوار صريح شارك فيه رئيس الجمعية وأعضاء مجلس الادارة ورؤساء الحكومة ومديرو البنوك والمؤسسات المالية الاعضاء في الجمعية.

خلال اللقاء أكد دولة رئيس الوزراء أهمية دور البنوك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مشيراً الى دورها في تمويل المشاريع وخاصة الصغيرة والمتوسطة وانتقالها الى تمويل المشاريع الكبرى مثل مشروع (الخربة السمرا) مؤكداً أهمية استجابة البنوك الى تخفيض الفائدة على القروض وتنويع المنتجات المصرفية. وأكد رئيس الوزراء أهمية التوجه نحو الاندماج بين البنوك، مؤكداً أن الحكومة ستعمل على تذليل الصعوبات التي تعترض مسيرة تقدم القطاع المصرفي، وقال رئيس الوزراء أن البنوك هي شريك الحكومة في التنمية الاقتصادية.

وقد تم خلال اللقاء تسليط الضوء على الكثير من القضايا المصرفية الجوهرية والمشاكل التي تعاني منها البنوك، وسبل حلها بالتعاون مع الحكومة حيث استعرض رئيس الجمعية السيد زهير الخوري وعضو مجلس الادارة/ الرئيس التنفيذي للجمعية السيد مفلح عقل ورؤساء ومديرو البنوك وضع الجهاز المصرفي في المملكة

واسهامات هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية منذ بدايات تأسيس المؤسسات المصرفية في المملكة حتى الآن، معززة بالارقام والنسب المالية، داعين الحكومة الى معالجة بعض الاختلالات التي تعترض مسيرة الجهاز المصرفي.

وتم الاتفاق على عقد اجتماعات بين الجمعية ولجنة التنمية الوزارية للوصول الى تصور مشترك لتطوير التشريعات ذات العلاقة بالعمل المصرفي، فيما تم التأكيد على أهمية الرقابة المصرفية لضمان سلامة مؤسسات الجهاز المصرفي الاردني.

وقد جاء هذا اللقاء الذي احتضنته الجمعية في إطار تواصل الحوار بين الحكومة وفعاليات ومؤسسات الاقتصاد والمجتمع الذي تعتبره الحكومة ركيزة أساسية من ركائزها.

محافظ البنك المركزي الاردني يحاضر حول توجهات السياسة النقدية

القى معالي الدكتور أمية طوقان محافظ البنك المركزي الاردني محاضرة في مقر الجمعية تحت عنوان «توجهات السياسة النقدية لعام ٢٠٠٣ ودور الجهاز المصرفي الاردني» أشار فيها الى أن جهود البنك المركزي المستقبلية سوف تنصب على إعادة النظر في السياسات الائتمانية وتقليل إمكانية أن تتسبب في رفع كلفة الاقراض وكذلك دراسة سبل زيادة انتاجية الجهاز المصرفي الاردني مؤكداً أن أسعار الفائدة السائدة تتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي، بحضور رئيس جمعية البنوك وأعضاء مجلس إدارة الجمعية ورؤساء ومدراء البنوك وعدد من الاقتصاديين والمصرفيين.

مشاركة الجمعية في أعمال المؤتمر السنوي غير العادي للمنتدى الاقتصادي

كانت الجمعية واحداً من الرعاة المحليين الرئيسيين والمشاركين في أعمال المؤتمر السنوي غير العادي للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي انعقد تحت الرعاية الملكية السامية في شهر حزيران ٢٠٠٣ في منطقة البحر الميت بمشاركة العديد من رؤساء الدول والحكومات وحوالي ١٥٠٠ من رجال الاعمال والمستثمرين ورؤساء الشركات والبنوك من مختلف دول العالم.

وقد شارك أعضاء مجلس إدارة الجمعية في أعمال هذا اللقاء العالمي المهم الذي انعقد بشكل استثنائي في الاردن، لما لذلك من أهمية في تعزيز التواصل والتعاون بين ممثلي البنوك في الاردن ونظرائهم في دول العالم ومع المستثمرين والخبراء الاقتصاديين والماليين في العالم.

ان انعقاد هذا المنتدى في المملكة يشكل استكمالاً لجهود القيادة والحكومة وفعاليات القطاع الخاص ومن بينها البنوك لوضع الاردن على خارطة العالم الاقتصادية، كما يمثل نقطة انطلاق نحو آفاق جديدة من العمل، وتعزيز الاستثمار والقدرات الانتاجية والتنافسية لقطاعات الاقتصاد الاردني، والاسهام في تنفيذ الاتفاقيات التي وقعها الاردن مع عدد من دول العالم المهمة والمجموعات الاقتصادية الدولية.

الخبرة المحاسبية أمام المحاكم

خاطبت الجمعية وزير العدل بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٠ وتمنت عليه النظر فيما يمكن اتخاذه من قبل الوزارة من اجراءات تضمن دقة تقارير الخبراء وتناسبها وتوافقها واحكام القانون في ضوء معاناة عدد من البنوك من التقارير المحاسبية التي يقدمها هؤلاء الخبراء الذين تعتمدهم المحكمة في القضايا التي تقام ضد تلك البنوك من قبل بعض العملاء، وذلك في عدة جوانب أهمها:

* احتساب الخبراء للفوائد على التسهيلات بشكل مطلق على أساس أنها ٩٪ متجاهلين اتفاق الاطراف ومحتجين بعبارة (تعليمات البنك المركزي) دون إيراد نص هذه التعليمات، علماً بأنه لا وجود لمثل هذه التعليمات.
* اعتبار كل ما يرد الى حساب العميل أنه بمثابة (إيداع نقدي) دون الاخذ بالاعتبار بأن ما أودع قد يكون

قيمة عقار كان ضامناً للدين وبيع بالمزاد مما له أكبر الاثر في طبيعة المطالبات وأثرها في سير الدعوى.

* إيراد تقرير الخبرة من قبل الخبير على شكل حكم، بأن يقرر الخبير احياناً ما يجب دفعه للعميل أو للبنك، مما يجاوز حدود مهمة الخبير المرسومة له بنص القانون.

* اعتماد القضاء أحياناً على تقرير الخبرة بشكل مطلق في إصدارهم الاحكام دون اتاحة مجال لمناقشة اعتراضات الخصم على التقرير.

قانون إيجار الاموال غير المنقولة وبيعها لغير الاردنيين والاشخاص المعنويين (القانون المؤقت رقم "٢٤" لسنة ٢٠٠٢)

بالرغم من تعديل المادة (١٤/ب) من القانون بموجب القانون المعدل رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٣ إلا أن حكمها بعد التعديل من شأنه أن يحول دون تمكن البنوك من تمويل الشركات التي تستثمر في المشاريع السكنية والتجارية لأن وضع قيد يمنع التصرف في العقارات التي تمتلكها لهذه الغاية من شأنه أن يؤثر على صحة رهن العقارات التي تملكتها لقاء التسهيلات التي تقدمها البنوك لهذه الشركات حيث أن من شروط صحة الرهن أن يكون مالك العقار أهلاً للتصرف فيه.

خاطبت الجمعية البنك المركزي الاردني بتاريخ ٢٠٠٣/٢/١٨ وتمنت عليه مخاطبة الجهات المعنية لتعديل نص المادة (١٤) من قانون إيجار الاموال غير المنقولة وبيعها لغير الاردنيين والاشخاص المعنويين (القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٢) بعد دراسة قامت بها لهذا القانون وارتأت أن المادة (١٤) منه سترتب آثاراً سلبية على البنوك وعلى الاستثمار في المشاريع السكنية تضمنت باقتراح معدل لهذه المادة.

ضريبة بيع العقار ورسوم التسجيل للوحدات السكنية المقامة من شركات الاسكان

عقد ممثلون عن الجمعية اجتماعاً مع معالي وزير المالية تم فيه مناقشة القرار الذي سبق لمجلس الوزراء الموقر إصداره رقم (٥٦١٠) تاريخ ١٩٨٧/٦/٢٠ تم فيه الموافقة على إعفاء المستفيدين من مشاريع الاسكان التي تقيمها الشركات الاسكانية والتي يتم تمويلها دون فوائد من رسوم تسجيل الاراضي وإعفاء تلك البنوك والشركات من ضريبة بيع العقار على أن يصرح البائع بموجب عقد البيع بأن الشقة أو المسكن المنفرد المباع من مشروع الاسكان قد تم تمويله بدون فوائد.

وعليه أن تطبيق قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٥٦١٠) والمتعلق بإعفاء المشاريع الاسكانية الممولة بدون فوائد من رسوم التسجيل وأحكام المادة (٤/ب) من قانون ضريبة بيع العقار رقم (٢١) لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته اشترط للحصول على الاعفاء من رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار أن يتم تمويل المشروع بدون فوائد وأدى ذلك الى اختلالات في المنافسة بين البنوك ولجوء الشركات الاسكانية الى الحصول على قروض دون رهن العقار مما يؤدي الى عدم قدرة البنوك على تحصيل كافة حقوقهم في حالة تعثر الشركة الاسكانية واحجام البنوك عن تمويل المشاريع الاسكانية لعدم تقديم الرهونات الكافية من الشركات الاسكانية.

وقد استجاب معالي وزير المالية لمطلب الجمعية بأن أرسل الى دولة رئيس الوزراء كتاباً ضمنه توصيات بتعديل قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٥٦١٠) المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٠، إضافة الى تعديل أحكام المادة (٤/ب) من قانون ضريبة بيع العقار وذلك لغايات تنظيم وضبط الاعفاءات وتنظيم العلاقة بين شركات الاسكان والبنوك العاملة في المملكة بشكل لا يحدث اختلالات في المنافسة فيما بينها.

الاجازات الممنوحة بدون راتب لموظفي الدولة

خاطبت الجمعية محافظ البنك المركزي الاردني بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٠ حول موضوع الاجازات الممنوحة بدون راتب لبعض موظفي الدولة وبينت أن بعض الحاصلين منهم على قروض أو سلف من البنوك العاملة في الاردن يحصلون على اجازات بدون راتب مما يؤدي الى صعوبة في تحصيلها، حيث تمنت الجمعية عليه

مخاطبة دولة رئيس الوزراء للقيام بإصدار تعميم على الوزارات المختلفة بضرورة أن يقدم الموظف الذي سيحصل على إجازة بدون راتب شهادة براءة ذمم من البنك المحول راتبه إليه.

تعليمات وحدة الشيكات المرتجعة

درست الجمعية ما ورد في المادة (١٧) من تعليمات وحدة الشيكات المرتجعة لعدم وجود رصيد أو كفايته، والتي تضمنت أنه لا يتم شطب أسماء العملاء المتخلفين عن الدفع إلا بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الايفاء بالشيك، وخاطبت محافظ البنك المركزي الاردني بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٩ وتمنت عليه النظر في إمكانية تعديل هذه المادة وذلك بتخفيض هذه المدة الى شهر واحد بدلاً من ثلاثة أشهر مبينة أن تطبيق هذه المادة يخلق إشكالات عملية بالنسبة للعملاء الذي يعاد لهم شيك واحد بأسباب قد تكون طارئة غير مقصودة.

القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ المعدل لقانون ضريبة الدخل الاصلي رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥

قامت لجنة متخصصة من جمعية البنوك بدراسة القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ المعدل لقانون ضريبة الدخل الاصلي رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتأثيره على مناخ الاستثمار والعمل المصرفي في المملكة، كما درست التعليمات الخاصة بالفوائد المعلقة رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٣ وتعليمات المعالجة الضريبية للفوائد والعمولات وأرباح المشاركة في استثمار البنوك والشركات المالية التي تتعاطى بالفائدة رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٣، وخلصت الى عدة توصيات ضمنت في كتب قامت الجمعية بارسالها الى دولة رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١ وآخر الى معالي محافظ البنك المركزي الاردني متمنية فيها اتخاذ الاجراءات الكفيلة التي تضمن تلافي هذه الاعباء على القطاع المصرفي والحد من الآثار السلبية عليه وأرباحه وسيولته وعلى الاقتصاد الاردني ككل.

رصيد القروض غير العاملة

خاطبت الجمعية محافظ البنك المركزي الاردني بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٨ حول موضوع القروض غير العاملة وبينت فيه أن البنوك وعند إعدادها التقارير السنوية، والنصف سنوية الخاصة بها يتم إظهار رصيد القروض غير العاملة والفوائد المعلقة معاً، إلا أن وكالات التصنيف الدولية أشارت بأن الممارسات الصحيحة التي تتفق ووجهة نظرهم أن لا يتم تعلية القروض غير العاملة بالفوائد بل يتم قيدها في حساب مستقل ضمن الموجودات، وعندها فإن القروض غير العاملة تظهر بالصافي، ولكن الممارسة التي تتم في الاردن وحسب وجهة نظرهم تؤدي الى تضخيم الديون غير العاملة، وقد تمنت الجمعية على البنك المركزي دراسة إمكانية الاخذ بهذه الملاحظة التي سيكون لها أثراً إيجابياً على نسبة الديون غير العاملة.

إدارة المخاطر (Risk Management)

في إطار الاهتمام العالمي والاقليمي المتزايد بموضوع إدارة المخاطر (Risk Management) أبدت الجمعية رغبتها في تنظيم مؤتمر بالتعاون مع البنك المركزي الاردني وعلى أعلى مستوى خلال العام ٢٠٠٤، بحيث تشارك فيه جميع البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية ذات العلاقة بهدف تعريف المشاركين بالملامح الاساسية والاطر الجديدة وانسب الاساليب لتحقيق أفضل الصور الممكنة في تهيئة البنوك الاردنية للإلتزام بالمعايير الدولية الجديدة ومتطلبات تأمين السلامة المصرفية والذي من المتوقع أن يجمع عدداً من الخبراء العرب والدوليين المعروفين بخبرتهم العملية ومعرفتهم الواسعة على أن يصبح هذا الترتيب نهجاً سنوياً يتم بين الجمعية والبنك المركزي الاردني لموضوع يعتبر من مواضيع الساعة. حيث بارك المحافظ هذا التوجه.

التحضير لتطبيق بازل ٢ في الاردن

تمهيداً لوضع استراتيجية عمل موحدة للبدء في التحضير المشترك لتطبيق مقررات بازل ٢، نظمت جمعية

البنوك في الاردن وبالتعاون مع البنك المركزي الاردني لقاءً حول «التحضير لتطبيق بازل ٢ في الاردن» تحدث فيه الدكتور أمية طوقان/ محافظ البنك المركزي الاردني والسيد فارس عبد الحميد شرف/ المدير التنفيذي لدائرة الرقابة على الجهاز المصرفي الاردني، وتلاه عرض قدمه الدكتور ماهر الشيح حسن ـ خبير الرقابة والبنوك ـ حول الاطار العام لمقررات بازل حضره الادارة العليا من مدراء عامين ومساعدين ومدراء الائتمان ومدراء التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك. كما تم التحضير لعقد عدة برامج تدريبية خاصة بمقررات لجنة بازل ٢ بالتعاون مع البنك المركزي الاردني والتي سوف تلقي الضوء على الاطار العام لبازل ٢ مقارناً ببازل ١ والتصنيف الائتماني وطرق القياس الداخلي للمخاطر ومراجعة السلطات الرقابية ومخاطر التشغيل ومقتضيات الالتزام ببازل ٢.

ولاستكمال عملية التحضير لتطبيق بازل ٢ في الاردن بصورة تحقق الاهداف المرجوة وتضمن استغلال الموارد المتاحة في الجهاز المصرفي بصورة أفضل النتائج بأقل كلفة ممكنة، تم اقتراح تشكيل لجنة عليا للتحضير لتطبيق بازل ٢ في الاردن ينبثق عنها لجنة فنية (تضم أعضاء من البنك المركزي الاردني والبنوك الاعضاء) تكون مسؤوليتها تقديم خطة عمل للجنة العليا.

حوالات الحق والكفالات المصرفية

استجابت رئاسة الوزراء لمطلب الجمعية من أجل إعادة دراسة الاشكالات التي تواجه البنوك في تعاملها مع الجهات الحكومية في مجالي حوالات الحق والكفالات المصرفية، بتشكيلها لجنة تضم مندوبين عن وزارة المالية ووزارة الاشغال العامة والاسكان والبنك المركزي الاردني ودائرة العطاءات الحكومية وجمعية البنوك في الاردن للقيام بدراسة المشاكل والمعيقات التي تواجه الاطراف جميعاً من أجل الوصول معاً الى تفاهم مشترك يحفظ حقوق جميع الاطراف، على أن ترفع اللجنة تنسيباتها الى رئاسة الوزراء بعد الانتهاء تمهيداً لاعتمادها.

قانون التنفيذ المؤقت رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٠

تواجه البنوك بعض الصعوبات والمشاكل في التطبيق العملي لقانون التنفيذ المؤقت في بعض مواده التي لها علاقة بالعمل المصرفي مثل:

* المواد (٦) و(٧) و(٨) والمتعلقة بالسندات التنفيذية، حيث أن النصوص تجيز للمدين انكار الدين الثابت بسندات رسمية الامر الذي يتطلب من الدائنين مراجعة المحاكم المختصة لإثبات الدين، كما يعيق تحصيل الدائنين لحقوقهم، وفي ذات الوقت يرتب ضرراً على المدين نفسه.
* المادة (٣٦) من القانون والتي تتعلق بحجز أموال المدينين لصالح دائنين اخرين لدى البنوك والتي أعطت الحق بالحجز على الاموال الموجودة في حساب المدين والاموال التي سترد لاحقاً، مما يشكل عبئاً كبيراً على البنوك ويجعل مهمتها مهمة رقابية على حسابات العملاء المحجوز على حساباتهم، علماً بأن المشرع الاردني قد اقتبس هذه المادة من قانون المرافعات المصري المادة (٣١٥) مع استبدال حرف «الى» الوارد في القانون المصري بحرف «من» مما يؤدي الى اختلاف كبير في المعنى.
* المادة (١٠٨) من قانون التنفيذ المتعلقة بتوزيع حصيلة التنفيذ على أموال المحكوم عليه لم تراع حقوق الحاجزين حجزاً احتياطياً، مما يدع المجال واسعاً لتواطؤ المدينين مع دائنين صوريين من أجل تهريب أموالهم بترتيب سندات قابلة للتنفيذ المباشر عن طريق دائرة التنفيذ.

هذا وقد كانت الجمعية قد أعدت مشروع قانون معدل لقانون التنفيذ المؤقت رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٠ لاستدراك هذا النص وغيره أرسلته الى دولة رئيس الوزراء، إضافة الى الدراسة التي تعكف الجمعية الان على إعدادها لهذا القانون تمهيداً لارسالها الى الجهات المعنية لتقديمها الى مجلسي النواب والاعيان عند مناقشتهما لهذا القانون للوقوف والاطلاع على وجهة نظر البنوك لأهمية تعديل بعض مواد هذا القانون حفاظاً على حقوق جميع الاطراف.

سجل عدلي الكتروني

رغبة من الجمعية في المساهمة في تنفيذ مشروع وطني حيوي بالتعاون مع وزارة العدل وعلى مستوى المملكة قامت الجمعية باقتراح قدمته الى وزير العدل بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٧ بتشكيل لجنة مختصة تعمل على إعداد مشروع سجل عدلي الكتروني موحد للوكالات، يسهم في تسهيل العمل بحيث يتم تثبيت العزل وبمجرد تنظيم إنذار العزل، وقد رد وزير العدل بأن الوزارة بصدد تنفيذ مشروع حوسبة أعمال قصر العدل، وأنه سيتم أخذ الاقتراح بعين الاعتبار في هذا المشروع.

قانون التجارة الاردني

ارتأت الجمعية أن قانون التجارة رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦ الذي وضع قبل نحو (٣٧) عاماً يخلو من فصل أو باب مستقل لتنظيم العمليات المصرفية المستحدثة، وهذا النقص التشريعي أدى الى تضارب الاجتهادات القضائية فيما يتعلق بتلك العمليات، الامر الذي استوجب إما إصدار قانون مستقل للعمليات المصرفية أو تعديل قانون التجارة الحالي بإضافة فصل أو باب شامل لتلك العمليات حيث شكلت لجنة لصياغة اقتراح مشروع يتعلق بتنظيم العمليات المصرفية سيتم تقديمه الى وزارة الصناعة والتجارة والى الجهات المعنية حال الانتهاء منه.

توحيد عملية رفض الشيكات لتقادم التاريخ

قامت اللجنة القانونية بدراسة اقتراح محافظ البنك المركزي بتوحيد عملية رفض الشيكات لتقادم التاريخ والزام البنوك بمدة معينة حيث توصلت نتيجة بحثها ودراسة ما ورد في المواد (٢٤٦ و٢٤٩ و٢٧١) من قانون التجارة والذي أورد في المادة ١٧٢ من هذا القانون على أن تسري على الشيك أحكام المواد (٢١٥ و٢١٦ و٢١٧ و٢٢٠) من هذا القانون المتعلقة بسند السحب. وقد رأت اللجنة أن عدم تقديم الشيك للوفاء قبل انتهاء المدة المعينة في القانون لا يرتب عليه زوال صفة الشيك الصرفية بل يبقى هذا الشيك قائماً وصحيحاً ويجب على البنوك أن تدفع قيمة الشيك حال تقديمه إليها من الحامل الشرعي متى توفرت للشيك المؤونه الكافية، وعند عدم وجود معارضة من الساحب والسند في ذلك المادة (٢٤٩) فقرة (١) من قانون التجارة الاردني.

كما أن المادة (٢٧١) من القانون المذكور نصت على أن تسقط بالتقادم حامل الشيك تجاه المسحوب عليه، بمضي خمس سنوات محسوبة من تاريخ انقضاء الميعاد المحدود لتقديم الشيك للوفاء بمعنى أن الشيك يفقد صفته كورقة تجارية بانقضاء ميعاد التقادم الخاص بها وليس قبل هذه المدة.

لذلك ان المهل الواردة في المادة (٢٤٦) من قانون التجارة لا تعطي الحق للبنوك بالامتناع عن صرف قيمة الشيكات التي تقدم اليها بعد تلك المدد ما دام أن مؤونة هذه الشيكات موجودة لديها ولم يصلها أي معارضة من الساحب بصرف هذه الشيكات ولم تمض على هذه الشيكات مدة خمس سنوات من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لتقديمها للوفاء.

ومما تقدم ومن الرجوع لقرار محكمة التمييز الموقرة رقم ٩٩/٢٢٥٩ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٦ والذي قنن ما ورد أعلاه ترى اللجنة القانونية أنها تعتمد المبادئ أعلاه بأن يتم توحيد عملية رفض صرف الشيكات لتقادم التاريخ بعد مرور خمس سنوات محسوبة من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لتقديمها للوفاء ما دام هناك مؤونة كافية لصرف الشيكات ولم ترد أي معارضة من الساحب بصرفه.

دراسة حول أسعار الفوائد المصرفية

أعدت جمعية البنوك في الاردن دراسة حول أسعار الفوائد المصرفية في السوق الاردني، حيث تناولت بكل موضوعية أسعار الفوائد في الاردن والهوامش التي تحققها البنوك من خلال دراسة عينية ممثلة للقطاع المصرفي الاردني، وقد أثبتت الدراسة بما لا يدع مجالاً للشك أن أسعار وهوامش الفائدة التي تحققها البنوك

الاردنية في تاريخ إعداد الدراسة ليست مرتفعة كما يدعى بل هي معقولة وتساير توجهات الفائدة في حدود المنافسة القائمة بين البنوك والتوجهات الدولية لأسعار الفائدة، وتم تزويد الفعاليات الرسمية والاقتصادية والمالية ووسائل الاعلام المختلفة بهذه الدراسة.

المساهمة في دعم انشاء مراكز مجتمعية لتكنولوجيا المعلومات (محطات المعرفة)

تنفيذاً للمبادرة الملكية السامية المتضمنة انشاء مراكز مجتمعية لتكنولوجيا المعلومات (محطات المعرفة) في مختلف مناطق المملكة وذلك بهدف تهيئة المجتمع المحلي للمرحلة القادمة واستحقاقاتها وأهمها المشاركة في تحقيق الرؤية الملكية الثاقبة في التحول الى الاقتصادي المعرفي ونشر الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات، فقد عقد معالي الدكتور باسم عوض الله/ وزير التخطيط - نائب رئيس مجلس أمناء صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية اجتماعاً مع رؤساء مجالس إدارات البنوك ومدرائها العامين بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٣٠ تم خلاله اعطاء نبذة عن المبادرة إضافة الى دعوة البنوك للمساهمة في تغطية التكاليف التأسيسية والتشغيلية لهذه المراكز، وقد قامت الجمعية بالتبرع والمساهمة بمبلغ خمسة وعشرون ألف دينار مساهمة منها في دعم الصندوق وتغطية جزء من التكاليف التأسيسية والتشغيلية للمراكز إيماناً من الجمعية بأهمية المساهمة في المجتمع وابراز الدور الاجتماعي لها.

جائزة الحسين للتميز الاكاديمي

في إطار التنسيق ما بين صندوق الحسين للإبداع والتفوق وجمعية البنوك لتوزيع جائزة الحسين للتمييز الاكاديمي التي هي إحدى أرفع الجوائز الاكاديمية التي تمنح في الاردن وتحمل اسم جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه، والتي تحظى برعاية ودعم جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم. والتي تعتبر مكافأة للإبداع والتميز والتفوق في ميداني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف الارتقاء بنوعية برامج علوم الكمبيوتر وإحداث تغييرات في مناهجها وتقنيات التدريس بمساعدة من وكالة ضمان الجودة في التعليم العالي في المملكة المتحدة.

ومندوباً عن جلالة الملك عبد الله الثاني قام سمو الامير فيصل بن الحسين بتسليم جائزة الملك الحسين للتميز الاكاديمي الى الجامعتين الفائزتين وقيمة كل منهما خمسة وعشرون ألف دينار أردني.

جائزة سنوية باسم جمعية البنوك

درست الجمعية أهمية اعطائها دوراً إجتماعياً فاعلاً بانشاء جائزة سنوية باسم جمعية البنوك في بعض التخصصات، ضمن معايير توضع لهذه الغاية وبالتنسيق مع الجامعات، والعمل معاً على وضع مسودة تعليمات لهذه الجائزة تسمى جائزة جمعية البنوك للإبداع والتفوق العلمي.

اللقاء الدوري لأعضاء الجمعية

تعزيزاً لدور الجمعية في قيادة التوجهات المصرفية العامة وتعزيزاً للتعاون بين مؤسسات الجهاز المصرفي الاردني في مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، تلقت الجمية ردوداً إيجابية داعمة ومؤيدة لفكرة إقامة لقاء دوري يجمع بينها في مقر الجمعية، يتم خلاله تداول الامور ذات الصلة بالعلاقات بين المصارف وبينها وبين الجهات الاخرى، على أن يدعى لهذه اللقاءات أشخاص يمثلون جهات معينة أو خبرة معينة للتحاور في قضية مصرفية بحتة وذات خصوصية معينة، وقد عقدت الجمعية لقاءها الاول.

الاشتراك في مكتبة الكترونية

عملت الجمعية على تحديث الموقع الالكتروني الخاص بها، حيث أن الجمعية مقبلة على دراسة إمكانية

زيادة الوعي والتثقيف والتطوير المصرفي عن طريق تنفيذ برامج تدريبية On Line عبر الانترنت موجه لموظفي البنوك تتاح لهم الاستفادة من هذه البرامج من خلال رقم سري يؤهلهم الدخول الى الموقع، إضافة الى إمكانية الاشتراك في مكتبات عالمية إحداها تضم ٤٠٠ ألف مجلد يمكن أن توضع تحت تصرف البنوك والمعنيين في البحث العلمي والدراسة وتربط بالموقع الالكتروني الخاص بالجمعية عن طريق اتفاق يوقع معهم يتيح لزائر الموقع الالكتروني الخاص بالجمعية من الاستفادة من هذا المكتبة، كما سيتم الاشتراك ببعض الدوريات العالمية ووضعها في تصرف الاعضاء.

مساهمة الجمعية في تكاليف نشر كتاب يصدر عن مؤسسة يورومني (Euromoney Books)

قامت الجمعية بالمساهمة في تكاليف نشر كتاب يصدر عن مؤسسة يورومني (Euromoney Books) حيث سيحتوي على معلومات عن الاردن ويعتبر مصدراً هاماً للمعلومات الاقتصادية للمستثمرين.

حلقة نقاشية

نظمت الجمعية حلقة نقاشية حول نظام رقم (٨) لسنة ٢٠٠٣/ نظام أصول المحاكمات الضريبية من استئناف وتمييز قضايا ضريبة الدخل (صادر بموجب البند «١» من الفقرة «أ» من المادة «٤٩» من قانون ضريبة الدخل رقم «٥٧» لسنة ١٩٨٥) في مقر الجمعية حضره عدد كبير من العاملين في الجهاز المصرفي والمستشارين القانونيين.

مجلة البنوك

استمرت الجمعية بإصدار مجلتها الشهرية «البنوك في الاردن» وسعت الى إثراء المواضيع بمختلف المقالات الاقتصادية والمالية والمصرفية والقانون إضافة الى تغطية لأهم الاحداث والفعاليات المصرفية التي تخص الجهاز المصرفي.

تبادل العلومات

واصلت الجمعية تبادل المعلومات عن عملاء البنوك الذين يسحبون شيكات دون مؤونة، فبلغ عدد الاسماء التي أضيفت الى قائمة هؤلاء العملاء خلال العام (١٩٠) أسماء مقابل (٢٦٧) اسماً في العام ٢٠٠٢، منها أسماء أضيفت بسبب استخدام بطاقة الائتمان، ورفع عن القائمة أسماء (٨٢) عميلاً مقابل (١٢١) عميلاً في العام ٢٠٠٢، وبذلك أصبح مجموع الاسماء المدرجة على القائمة في نهاية العام ٢٠٠٣ (٧١٧٩) اسماً مقابل (٧٠٧١) اسماً في نهاية عام ٢٠٠٢.

الوضع المالي للجمعية

قدرت النفقات الجارية حسب الموازنة التقديرية للجمعية لعام ٢٠٠٣ بمبلغ (٢٧٨,٣٩٨ دينار) وقد بلغت النفقات الفعلية لذلك العام (٣٤٤,٣٣٢ ديناراً) أي بزيادة مقدارها (٦٥,٩٣٤ ديناراً) وقد نجمت الزيادة في النفقات عن قيام الجمعية بالتبرع بمبلغ (٥٠,٠٠٠ ديناراً) لصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية لدعم المؤتمر الاقتصادي العالمي الذي أقيم تحت الرعاية الملكية السامية، والتبرع بمبلغ (٢٥,٠٠٠ دينار) لمراكز تكنولوجيا المعلومات التي يقوم بإنشائها صندوق الملك عبد الله الثاني.

وقدرت النفقات الثابتة (الاجهزة والمعدات والاثاث) بمبلغ (٧,٥٠٠ دينار) في حين بلغت النفقات الفعلية لهذا العام (٥,٧٣٨ دينار) أي بوفر مقداره (١,٧٦٢ دينار).

وفيما يتعلق بإيرادات الجمعية فقد بلغت الايرادات الفعلية لها عام ٢٠٠٣ مبلغ (٣٧٦,٨٣٦ ديناراً) بالمقارنة مع (١٤٦ ٣٣٩ ديناراً) كإيرادات مقدرة لموازنة ذلك العام، أي بزيادة مقدارها (٣٧,٦٩٠ ديناراً).

ثانياً : التطورات المصرفية

القروض المصرفية المجمعة

نظم الجهاز المصرفي في عام ٢٠٠٣ ستة قروض مصرفية مجمعة بلغ إجمالي قيمتها (١٧٧) مليون دينار مقابل ثلاثة قروض مجمعة منحت في عام ٢٠٠٢ بقيمة اجمالية (١٨٨,٥) مليون دينار، ومن بين القروض الممنوحة هذا العام قدم ثلاثة منها بالدولار الامريكي بلغت قيمتها (٥٤,٥) مليون دولار.

شارك في القروض الممنوحة عام ٢٠٠٣ أثنا عشر بنكاً وشكلت مساهمتها فيها ما نسبته ٨٦٪ من مجمل هذه القروض فيما شاركت مؤسسة الضمان الاجتماعي وجهتين اجنبيتين بنسبة ١٤٪.

ومن بين البنوك المشاركة في القروض المجمعة هذا العام امتاز البنك العربي بحجم مشاركته التي بلغت (٤٩,١) مليون دينار، تشكل ما نسبته ٢٧,٨٪ من الاجمالي، وتوزعت على خمسة قروض، وساهم بنك الاسكان للتجارة والتمويل في ستة قروض وبلغت حصته فيها (٤٨,٤) مليون دينار، وبلغت مساهمة البنك الاردني الكويتي (٢٤,٣) مليون دينار توزعت على أربعة قروض.

وشارك كل من بنك الصادرات والتمويل وبنك المؤسسة العربية المصرفية (الاردن) في قرضين اثنين حيث بلغت حصة بنك الصادرات فيهما (١٠,٥) مليون دينار وبنك المؤسسة حوالي (٦,٥) مليون دينار، أما البنوك التي شاركت في قرض واحد فهي بنك الانماء الصناعي وبنك القاهرة عمان وبنك الاردن وبنك HSBC وبنك الاستثمار العربي الاردني والبنك الاردني للإستثمار والتمويل وبنك الاتحاد للإدخار والاستثمار.

ويتميز هذا النوع من الاقراض في كونه يوفر التمويل الكبير الحجم والمتوسط والطويل الاجل للمؤسسات الاردنية بدلاً من لجوئها الى الاسواق العالمية بما ينطوي عليه من مخاطر تقلب أسعار العملات، وقد قام سوق القروض المجمعة عام ١٩٧٨، أساساً على تحويل عدد من القروض الخارجية الممنوحة بالدولار لبعض المؤسسات الاردنية الى قروض محلية بالدينار.

ومنذ ذلك العام وحتى نهاية عام ٢٠٠٣ يقدر حجم القروض المصرفية المجمعة التي منحها الجهاز المصرفي الاردني بحوالي (١٢٠٠) مليون دينار وزعت على (٢١٧) قرضاً واستفادت منها مختلف القطاعات الاقتصادية.

سوق السندات

تم في عام ٢٠٠٣ تنظيم ثلاثة اصدارات سندات لشركات اردنية احدها بالدولار الامريكي والاصدارين الاخرين بالدينار الاردني وقد بلغ إجمالي قيمة هذه الاصدارات (١٢,٢) مليون دينار.

وعلى صعيد السندات واذونات الخزينة الحكومية فقد بلغ إجمالي الاذونات قصيرة الاجل والسندات متوسطة الاجل الصادرة عن الخزينة عام ٢٠٠٣ نحو (١٤٠٠) مليون دينار تم اطفاء ما قيمته (١١٨٠) منها فيما بلغ مجموع الفوائد المدفوعة عليها (١٢,٦) مليون دينار. واصدرت الحكومة والمؤسسات العامة هذا العام سندات بقيمة (١٤٩٤,٩) مليون دينار تم اطفاء ما قيمته (١٣١,٨) مليون دينار وبلغ مجموع الفوائد المدفوعة عليها نحو (٢٣,٩) مليون دينار.

القروض المصرفية المجمعة الممنوحة بالدينار والدولار عام ٢٠٠٣

اسم البنك	عدد القروض المشارك بها	اجمالي المشاركة بالمليون دينار	النسبة الي الاجمالي ٪
البنك العربي	٥	٤٩,١٤٩	٢٧,٨
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	٦	٤٨,٤٠٦	٢٧,٣
البنك الاردني الكويتي	٤	٢٤,٢٦٣	١٣,٧
بنك الصادرات والتمويل	٢	١٠,٥٣٥	٦,٠
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الاردن)	٢	٦,٤٨٥	٣,٧
بنك الانماء الصناعي	١	٣,٢٥٠	١,٨
بنك القاهرة عمان	١	٣,٠٦٢	١,٧
بنك الاردن	١	٢,٠٠٠	١,١
بنك HSBC	١	٢,٠٠٠	١,١
بنك الاستثمار العربي الاردني	١	١,٠٠٠	٠,٦
البنك الاردني للإستثمار والتمويل	١	١,٠٠٠	٠,٦
بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار	١	١,٠٠٠	٠,٦
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٢	١٧,٧٨٥	١٠,٠
جهات خارجية	١	٧,١٠٠	٤,٠
المجموع		١٧٧,٠٣٥	١٠٠,٠

القروض المصرفية الممنوحة بالدولار عام ٢٠٠٣

اسم البنك	عدد القروض المشارك بها	اجمالي المشاركة بالمليون دينار	النسبة الي الاجمالي ٪
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	٣	١٣,٦	٢٥,٠
بنك الصادرات والتمويل	١	٨,٥	١٥,٦
البنك العربي	٢	٦,٩	١٢,٧
البنك الاردني الكويتي	٢	٥,٣	٩,٧
بنك المؤسسة العربية المصارفية (الاردن)	١	٣,٥	٦,٤
بنك القاهرة عمان	١	٢,٢	٤,٠
مؤسسات أخرى غير مصرفية	١	١٤,٥	٢٦,٦
المجموع		٥٤,٥	١٠٠,٠

التفرع المصرفي:

قام الجهاز المصرفي الاردني عام ٢٠٠٣ بافتتاح ثمانية فروع وستة مكاتب مصرفية جديدة داخل المملكة ليصل عدد فروع البنوك المرخصة في نهاية العام الى (٤٤٤) فرعاً و(١٣٨) مكتباً.

توزعت الفروع الجديدة جغرافياً على عدة مناطق في المملكة حيث استأثرت مدينة عمان وضواحيها على ستة منها بواقع فرع واحد لكل من البنك الاردني الكويتي (شارع مكة)، والبنك الاهلي (عبدون) والبنك العربي (شارع الجامعة)، وبنك سوسيته جنرال/ الاردن (الصويفية)، والبنك العربي الاسلامي الدولي (الجبيهة)، وبنك الاسكان للتجارة والتمويل الذي افتتح ثلاثة فروع احداها في وادي صقرة/ عمان والفرعان الاخران في اربد والشوبك.

أما بخصوص التوزيع الجغرافي للمكاتب المصرفية الجديدة فقد افتتح هذا العام مكتبين اثنين لكل من بنك القاهرة عمان في الرويال والزرقاء الجديدة، والبنك الاردني الكويتي في مكة مول وجبل الحسين، والبنك العربي في جامعة العلوم التطبيقية/ شفا بدران والعقبة.

وفيما يتعلق بالتفرع خارج المملكة هذا العام فقد افتتح بنك الاردن فرعين في الاراضي الفلسطينية في العيزرية وفي رام الله، وافتتح بنك الاسكان فرعاً له في البحرين، واضاف البنك العربي ثلاثة مكاتب جديدة الى شبكة فروعه ومكاتبه في الاراضي الفلسطينية.

من جانب آخر بلغ عدد اجهزة الصراف الآلي التي تمتلكها البنوك في نهاية عام ٢٠٠٣ (٥٧٧) جهازاً تغطي خدمات البنوك في مختلف ارجاء المملكة.

ان هذا التفرع الواسع زاد من الخدمات المصرفية المتاحة للجمهور حتى أصبح كل (١٢.٢) ألف مواطن تخدمهم وحدة مصرفية.

وهذا المعدل يأتي في المتوسط ما بين المعدلات المناظرة في عدد من الدول العربية، حيث يخدم كل فرع في السعودية (١٩.٩) ألف نسمة، وفي الكويت (١٣.٨) ألف من السكان، وفي الامارات (١٢.٢) ألف، أما في سلطنة عمان وقطر فينخفض المعدل الى (٧.١) ألف و(٦.٦) ألف نسمة على التوالي.

فروع البنوك في نهاية عام ٢٠٠٣

اسم البنك	عدد الفروع		عدد المكاتب	
	داخل المملكة	خارج المملكة	داخل المملكة	خارج المملكة
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	٩٦	٤	١	٢
البنك الاسلامي الاردني	٥٢		١٢	
البنك الاهلي الاردني	٤٣	١٥	٤	
بنك الاردن	٤٢	٧	١٣	
البنك العربي	٣٢	٨٤	٥١	٢١
البنك الاردني الكويتي	٢٧	٢	٩	١
بنك القاهرة عمان	٣٢	٢٠	١٧	
بنك الاردن والخليج	٢٢	٣	٣	
البنك العقاري المصري العربي	١٥		١	
بنك سوسيته جنرال - الاردن	١٤		١	
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الاردن)	١٢		٤	
بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار	١١	١	٢	
ستاندرد تشارترد	٧		٢	
بنك الاستثمار العربي الاردني	٧	١	٣	١
البنك العربي الاسلامي الدولي	١١		١	
البنك الاردني للإستثمار والتمويل	٧		١	
بنك فيلادفيا للإستثمار	٥		١	
بنك HSBC	٢		٣	
مصرف الرافدين	٣		١	
بنك الانماء الصناعي	١		٤	
سيتي بنك	٢			
بنك الصادرات والتمويل	١		٤	
المجموع	٤٤٤	١٣٧	١٣٨	٢٥

توزيع الفروع والمكاتب على محافظات المملكة

المحافظة	عدد الفروع	عدد المكاتب
العاصمة	٢٦٤	٨٦
اربد	٤٧	٢٠
الزرقاء	٤٢	١٥
البلقاء	٢١	٥
العقبة	١٧	٥
الكرك	١٢	٣
مادبا	١٠	٠
معان	٩	٠
جرش	٦	٢
عجلون	٦	١
الطفيلة	٥	٠
المفرق	٥	١
المجموع	٤٤٤	١٣٨

أجهزة الصراف الآلي لدى البنوك

اسم البنك	العدد
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	١٤٢
البنك العربي	١١٣
البنك الاسلامي الاردني	٥٣
بنك القاهرة عمان	٥١
البنك الاهلي الاردني	٤٢
بنك الاردن	٤٠
البنك الاردني الكويتي	٣٩
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الاردن)	٢١
بنك الاردن والخليج	١١
بنك HSBC	١١
بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار	١١
بنك سوسيته جنرال - الاردن	١٠
بنك الاستثمار العربي الاردني	٩
بنك ستاندرد تشارترد	٨
البنك العقاري المصري العربي	٦
بنك الصادرات والتمويل	٥
بنك فيلادلفيا للإستثمار	٢
البنك الاردني للإستثمار والتمويل	٢
البنك العربي الاسلامي الدولي	١
المجموع	٥٧٧

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة 2003

بلغت موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠٠٣ حوالي ١٥٧٠١,٥ مليون دينار مقابل ١٥١١٩,٣ مليون دينار عام ٢٠٠٢، أي أنها سجلت ارتفاعاً بنسبة ٣,٩٪ وهي نسبة أدنى من مثيلتها المتحققة في العام السابق والتي بلغت ٦,٨٪.

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة لعام ٢٠٠٣

المبالغ بملايين الدنانير

	٢٠٠٢	الاهمية النسبية ٪	٢٠٠٣	الاهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
الموجودات					
الموجودات الاجنبية	٤٤٩٢,٧	٢٩,٧	٤٣٨١,٨	٢٧,٩	- ٢,٥
الموجودات المحلية	١٠٦٢٦,٦	٧٠,٣	١١٣١٩,٧	٧٢,١	٦,٥
الديون على القطاع العام	١٣٤٩,٢	٨,٩	١١٦٥,٧	٧,٤	- ١٣,٦
الديون على القطاع الخاص مقيم	٤٨٣٣,٣	٣٢,٠	٥٠٠٠,٤	٣١,٨	٣,٥
الديون على المؤسسات المالية	٤٨,٥	٠,٣	٤٦,١	٠,٣	- ٤,٩
الاحتياطيات	٢٤٩٤,٦	١٦,٥	٣٢٨٠,٦	٢٠,٩	٣١,٥
النقد في الصندوق	٨٠,٣	٠,٥	٩١,٦	٠,٦	١٤,١
أرصدة لدى البنك المركزي بالدينار	٢٤١٤,٣	١٦,٠	٣١٨٩,٠	٢٠,٣	٣٢,١
أرصدة لدى البنك المركزي بالعملات الاجنبية	٣٣١,٩	٢,٢	٣٠٦,٢	٢,٠	- ٧,٧
موجودات أخرى	١٥٦٩,١	١٠,٤	١٥٢٠,٧	٩,٧	- ٣,١
مجموع الموجودات = المطلوبات	١٥١١٩,٣	١٠٠,٠	١٥٧٠١,٥	١٠٠,٠	٣,٩
المطلوبات					
ودائع تحت الطلب	١٣٦٤,٩	٩,٠	١٧٦٠,١	١١,٢	٢٩,٠
ودائع التوفير ولأجل	٥٧٤٤,٠	٣٨,٠	٦٠٠٩,٧	٣٨,٣	٤,٦
المطلوبات الاجنبية	٣٣٤٥,١	٢٢,١	٣٢٢٥,٤	٢٠,٥	- ٣,٦
ودائع الحكومة المركزية	٢٥٥,٢	١,٧	٢٦٩,٩	١,٧	٥,٨
الاقتراض من البنك المركزي	٣١٨,١	٢,١	٣٥٥,٥	٢,٣	١١,٨
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	١٥٤٥,١	١٠,٢	١٦٢٣,٢	١٠,٣	٥,١
المطلوبات الاخرى	٢٥٤٦,٩	١٦,٨	٢٤٥٧,٧	١٥,٧	- ٣,٥

المصدر: البنك المركزي الاردني/ النشرة الاحصائية الشهرية/ آذار ٢٠٠٤

في جانب المطلوبات شكلت الودائع بجميع اصنافها، باستثناء ودائع الحكومة المركزية، حوالي ٤٩,٥٪ من إجمالي المطلوبات مقابل ٤٧٪ في عام ٢٠٠٢ وارتفعت قيمها بالتالي من ٧١٠٩,٩ مليون دينار الى ٧٧٦٩,٨ مليون دينار أي بنسبة ٩,٣٪ (بلغت النسبة المناظرة في العام الماضي ٧,١٪)، وارتفعت ودائع الحكومة المركزية هذا العام من ٢٥٥,٢ مليون دينار الى ٢٦٩,٩ مليون دينار أي بنسبة ٥,٨٪ وشهد العام انخفاضاً في المطلوبات الاجنبية من ما يعادل ٣٣٤٥,١ مليون دينار الى ٣٢٢٥,٤ مليون دينار أي بنسبة ٣,٦٪ مشكلة بذلك ما نسبته ٢٠,٥٪ من مجمل المطلوبات مقابل ٢٢,١٪ في العام ٢٠٠٢.

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الاجنبية

المبالغ بالمليون دينار

	٢٠٠٢	الاهمية النسبية ٪	٢٠٠٣	الاهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
ودائع العملاء:	٣٨٣٥,٢	٧٠,٠	٣٨٨٦,٥	٧٣,٣	١,٣
الحكومة المركزية	١٣,٩	٠,٣	٢٤,٩	٠,٥	٧٩,١
المؤسسات العامة	٣٦,٤	٠,٧	٨٥,٤	١,٦	١٣٤,٦
مؤسسات مالية غير مصرفية	٨,١	٠,١	٨,٥	٠,٢	٤,٩
قطاع خاص	٣٧٧٦,٨	٦٨,٩	٣٧٦٧,٧	٧١,٠	- ٠,٢
التأمينات النقدية	٤٢٩,٣	٧,٨	٣٦٩,٦	٧,٠	- ١٣,٩
ودائع البنوك	٨٣١,٠	١٥,١	٧٤٨,٦	١٤,١	- ٩,٩
أخرى	٣٨٩,٧	٧,١	٢٩٧,٩	٥,٦	- ٢٣,٦
المجموع	٥٤٨٥,٢	١٠٠,٠	٥٣٠٢,٦	١٠٠,٠	- ٣,٣

وفيما يتعلق برأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك المرخصة فقد نمت من ١٥٤٥,١ مليون دينار الى ١٦٢٣,٢ مليون أي بنسبة ٥,١٪، وسجل رصيد القروض المقدمة من البنك المركزي الى هذه البنوك ارتفاعاً بنسبة ١١,٨٪ ليبلغ ٣٥٥,٥ مليون دينار بالمقارنة مع ٣١٨,١ مليون دينار عام ٢٠٠٢.

بالنسبة للتطور الهيكلي لأصناف الودائع الرئيسة (تحت الطلب، توفير، لأجل)، فقد واصلت الاهمية النسبية للودائع الآجلة الانخفاض وللعام الرابع على التوالي فباتت تشكل في نهاية عام ٢٠٠٣ ما نسبته ٦١,٤٪ من مجمل الودائع بالمقارنة مع ٦٦,٣٪ في عام ٢٠٠٢ وقد يعزى سبب ذلك الى انخفاض أسعار الفوائد على الدينار، وقد جاء هذا التراجع في أهمية هذا الصنف من الودائع لحساب الصنفين الاخرين وهما الودائع تحت الطلب وودائع التوفير حيث ارتفعت الاهمية النسبية للودائع تحت الطلب من ٢٠,٥٪ الى ٢٣,٤٪ وارتفعت النسبة لودائع التوفير من ١٣,٢٪ الى ١٥,٢٪.

الودائع حسب أصنافها الرئيسية

	٢٠٠٢	الاهمية النسبية ٪	٢٠٠٣	الاهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
تحت الطلب	١٩٢٠,٤	٢٠,٥	٢٣٣٨,٩	٢٣,٤	١٤,٤
لأجل	٦٢١٣,٥	٦٦,٣	٦١٢٠,٠	٦١,٤	- ٧,٤
توفير	١٢٣٣,٨	١٣,٢	١٥١٠,٥	١٥,٢	١٥,٥
المجموع	٩٣٦٧,٧	١٠٠,٠	٩٩٦٩,٤	١٠٠,٠	٦,٤

وفي جانب الموجودات، ارتفعت الديون على القطاع الخاص (مقيم) من ٤٨٣٣,٣ مليون دينار الى ٥٠٠٠,٤ مليون دينار أي بنسبة ٣,٥٪ وعلى الرغم من الارتفاع المطلق في حجم هذا البند، إلا أن نسبته من مجمل الموجودات تراجعت من ٣٢٪ الى ٣١,٨٪ وتراجع رصيد الديون على القطاع العام من ١٣٤٩,٢ مليون دينار الى ١١٦٥,٧ مليون دينار أي بنسبة ١٣,٦٪، وهبطت أهميتها النسبية من ٨,٩٪ الى ٧,٤٪.

احتياطيات البنوك المرخصة (بالدينار) ارتفعت هذا العام بنسبة محسوسة وصلت الى ٣١,٥٪، وذلك كمحصلة لارتفاع الارصدة السائلة التي تحتفظ بها هذه البنوك لدى البنك المركزي، اضافة الى ارتفاع النقد في الصندوق حيث ارتفع مجمل هذه الاحتياطيات من ٢٤٩٤,٦ مليون دينار عام ٢٠٠٢ الى ٣٢٨٠,٦ مليون عام ٢٠٠٣، مشكلة بذلك ما نسبته ٢٠,٩٪ من مجمل الموجودات مقابل ١٦,٥٪ في العام السابق، بيد أن الارصدة بالعملات الاجنبية والتي تحتفظ بها هذه البنوك لدى البنك المركزي هبطت هذا العام بمعدل ٧,٧٪ لتبلغ ما يعادل ٣٠٦,٢ مليون دينار مقابل ٣٣١,٩ مليون دينار عام ٢٠٠٢.

وفيما يتعلق بالموجودات الاجنبية فقد سجلت انخفاضاً بمعدل ٣,٦٪ ليبلغ حجمها في نهاية العام ما يعادل ٣٢٢٥,٤ مليون دينار بالمقارنة مع ٣٣٤٥,١ مليون دينار في عام ٢٠٠٢.

موجودات البنوك المرخصة من العملات الاجنبية

المبالغ بالمليون دينار

	٢٠٠٢	الاهمية النسبية ٪	٢٠٠٣	الاهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
النقد في الصندوق	٥٧,٠	١,٠	٦٧,٢	١,٢	١٧,٩
أرصدة لدى البنك المركزي	٣٣١,٩	٥,٩	٣٠٦,٢	٥,٦	- ٧,٧
أرصدة لدى البنوك	٣٦٩٤,٩	٦٥,٤	٣٤١٦,٣	٦٢,٦	- ٧,٥
محفظة الاوراق المالية	٥١١,٠	٩,١	٥٤١,١	٩,٩	٥,٩
التسهيلات الائتمانية	٧٠٢,٤	١٢,٥	٨١٣,٨	١٤,٩	١٥,٩
أخرى	٣٤٢,٨	٦,١	٣١٦,٠	٥,٨	- ٧,٨
المجموع	٥٦٤٠,٠	١٠٠,٠	٥٤٦٠,٦	١٠٠,٠	- ٣,٨

وفيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة بالدينار فقد بلغت ٥٢٦٢,٤ مليون دينار مقابل ٥١٣٠,٥ مليون دينار أي أنها ارتفعت بنسبة ٢,٦٪ (بلغت النسبة المناظرة في عام ٢٠٠٢ نحو ٣,٧٪) وقد تركزت الزيادة في بند القروض والسلف، الذي ارتفع رصيده من ٣٤٢٨,٦ مليون دينار عام ٢٠٠٢ الى ٣٦٢٠,٥ مليون دينار عام ٢٠٠٣ أي بنسبة ٥,٦٪ ليشكل نحو ٦٨,٨٪ من مجمل التسهيلات الائتمانية المباشرة مع العلم بأن النسبة بلغت في عام ٢٠٠٢ حوالي ٦٦,٨٪. وسجل رصيد الجاري مدين ارتفاعاً طفيفاً لم يتعد ٠,٥ مليون دينار، ليبلغ رصيده في نهاية عام ٢٠٠٣ حوالي ١٣٠٤,٧ مليون دينار بالمقارنة مع ١٣٠٤,٢ مليون عام ٢٠٠٢. وانخفضت أهميته النسبية من مجمل التسهيلات ٢٥,٢٪ الى ٢٤,٨٪. بالمقابل انخفض بند الكمبيالات والسلف من ٣٩٧,٢ مليون دينار الى ٣٣٧,٢ مليون دينار أي بنسبة ١٥,١٪،

الاصناف الرئيسية للتسهيلات الائتمانية

المبالغ بالمليون دينار

	٢٠٠٢	الاهمية النسبية ٪	٢٠٠٣	الاهمية النسبية ٪	نسبة التغير ٪
جاري مدين	١٣٠٤,٢	٢٥,٤	١٣٠٤,٧	٢٤,٨	-
قروض وسلف	٣٤٢٨,٦	٦٦,٩	٣٦٢٠,٥	٦٨,٨	٥,٦
كمبيالات وأسناد مخصومة	٣٩٧,٢	٧,٧	٣٣٧,٢	٦,٤	- ١٥,١
المجموع	٥١٣٠,٠	١٠٠,٠	٥٢٦٢,٤	١٠٠,٠	٢,٦

بالنسبة للتوزيع القطاعي للزيادة المتحققة في التسهيلات الائتمانية المباشرة هذا العام البالغة ١٣٢,٤ مليون دينار فقد استأثر قطاع التجارة العامة بالنصيب الاكبر منها حيث بلغت حصته ٧٦,٤ مليون دينار، وزاد رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع الانشاءات بمبلغ ٣٩,٦ مليون دينار وحصل قطاع الصناعة على مبلغ ١١,٦ مليون دينار وخدمات النقل على ٣ ملايين دينار.

بالمقابل انخفض رصيد التسهيلات المقدمة لغايات شراء الاسهم بمبلغ ٢١,٣ مليون دينار ولقطاع التعدين بنحو ١٧,٣ مليون دينار والخدمات المالية بمبلغ ٦,٦ مليون دينار والزراعة بمبلغ ٤,١ مليون دينار وانخفضت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاعي السياحة والفنادق والمطاعم والخدمات والمرافق العامة بمبلغ ٠,٧ مليون دينار.

توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية

المبالغ بالمليون دينار

	٢٠٠٢	الاهمية النسبية ٪	٢٠٠٣	الاهمية النسبية ٪	الزيادة (النقص)	نسبة التغير ٪
الزراعة	١٢٨,٠	٢,٨	١٠٥,٥	٢,١	- ٢٢,٥	- ١٧,٦
التعدين	١٠٠,٧	٢,٢	٧٧,٧	١,٦	- ٢٣,٠	- ٢٢,٨
الصناعة	٦٨٣,٤	١٥,٠	٧٢٨,٦	١٤,٧	٤٥,٢	٦,٦
التجارة العامة	١١١٢,٥	٢٤,٥	١٢٠٦,١	٢٤,٤	٩٣,٦	٨,٤
الانشاءات	٧٤٤,٩	١٦,٤	٧٢٨,٩	١٤,٧	- ١٦,٠	- ٢,١
خدمات النقل	١٣٤,٢	٣,٠	١٣٢,١	٢,٧	- ٢,١	- ١,٦
السياحة والفنادق والمطاعم	١٥٥,٢	٣,٤	١٧١,٠	٣,٥	١٥,٨	١٠,٢
خدمات ومرافق عامة	٢٤٠,٠	٥,٣	٣٢٦,٤	٦,٦	٨٦,٤	٣٦,٠
الخدمات المالية	١٥٢,٨	٣,٤	١٥٠,٩	٣,٠	- ١,٩	- ١,٢
شراء الاسهم وأخرى	١٠٩٤,٨	٢٤,١	١٣٢١,٧	٢٦,٧	٢٢٦,٩	٢٠,٧
المجموع	٤٥٤٦,٥	١٠٠,٠	٤٩٤٨,٩	١٠٠,٠	٤٠٢,٤	٨,٩

رؤوس أموال البنوك المدفوعة عام ٢٠٠٣

اسم البنك	بالمليون دينار
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	١٠٠,٠
البنك العربي	٨٨,٠
البنك الاهلي الاردني	٤٩,٤
البنك العربي الاسلامي الدولي	٤٠,٠
البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار	٤٠,٠
بنك الاردن والخليج	٤٠,٠
بنك الاردن	٣٦,٥
بنك الصادرات والتمويل	٣٤,٥
البنك الاردني للإستثمار والتمويل	٢٧,٢
البنك الاردني الكويتي	٢٥,٠
الانماء الصناعي	٢٤,٠
بنك فيلادلفيا للإستثمار	٢٣,٥
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الاردن)	٢٣,٠
بنك القاهرة عمان	٢٠,٠
بنك الاستثمار العربي الاردني	٢٠,٠
بنك الاتحاد للإدخار والاستثمار	٢٠,٠
البنك العقاري المصري العربي	٢٠,٠
بنك سوسيته جنرال - الاردن	١٥,٩
بنك HSBC	١٤,٠
بنك ستاندرد تشارترد	١٣,٠
سيتي بنك	١٠,٠
مصرف الرافدين	٥,٠
المجموع	٦٨٩,١

العاملون في الجهاز المصرفي عام 2003

شهد العام ٢٠٠٣ انخفاضا في عدد العاملين في الجهاز المصرفي الاردني وللعام السادس على التوالي، فقد تراجع هذا العدد من ١٢٩١٥ موظفا عام ٢٠٠٢ الى ١٢٧٨٢ موظفا عام ٢٠٠٣ أي انه نقص ١٣٣ موظفا او ما نسبته ١٪. ومن الملفت للنظر في هذا الصدد ان الانخفاض الحاصل في حجم القوى العاملة المصرفية قد نجم اساسا عن انخفاض عدد الذكور العاملين في هذا القطاع كما يشير الجدول رقم (١) حيث انخفض عددهم من ٩١٠٦ موظفين الى ٨٩٩١ موظفا،رافقه انخفاض في نسبة هذه الفئة الى اجمالي عدد العاملين من ٧٠,٥٪ الى ٧٠,٣٪، بالمقابل طرا ارتفاع على نسبة الاناث العاملات في القطاع المصرفي من ٢٩,٥٪ الى ٢٩,٧٪.

جدول رقم (١)
توزيع العاملين حسب الجنس

العام	ذكور	٪	اناث	٪	المجموع	نسبة النمو ٪
١٩٩٩	٩٤٠٩	٧١,٣	٣٧٨٦	٢٨,٧	١٣١٩٥	١,٦-
٢٠٠٠	٩٢٨٠	٧١,٠	٣٧٨٢	٢٩,٠	١٣٠٦٢	١,٠-
٢٠٠١	٩١١٧	٧٠,٦	٣٨٣٣	٢٩,٦	١٢٩٥٠	٠,٩-
٢٠٠٢	٩١٠٦	٧٠,٥	٣٨٠٩	٢٩,٥	١٢٩١٥	٠,٣-
٢٠٠٣	٨٩٩١	٧٠,٣	٣٧٩١	٢٩,٧	١٢٧٨٢	١,٠-

الاستقالات والتعيينات

عينت البنوك في العام المنصرم ٧٥٨ موظفا وموظفة مقابل ١٠٨٥ في العام السابق. فيما بلغ عدد الذين تركوا الخدمة، لجميع الاسباب، ٨٩١ موظفا وموظفة مقابل ١١٢٠. ومن بين المعينين هذا العام شكل الذين لديهم خبرة مصرفية سابقة نحو ٣٤,٧٪، فيما بلغت نسبة الذين لم يسبق لهم العمل في الحقل المصرفي٦٥,٣٪.

واذا ما بحثنا في توزيع المعينين حسب الجنس لوجدنا ان نسبة الاناث اللواتي انضممن للعمل لدى البنوك هذا العام بلغت ٦٠,٨٪ من اجمالي عدد الموظفات، وهذه النسبة تفوق نظيرتها في فئة الذكور والتي بلغت ٥,٦٪.

اما بالنسبة للاستقالات فقد كانت النسبة بين الذكور اعلى منها بين الاناث حيث بلغت نسبة الذكور المستقيلين ٩,١٪ من مجموع الموظفين فيما بلغت نسبة الاناث المستقيلات ٥,٧٪ من مجموع الموظفات في الجهاز المصرفي.

جدول رقم (٢)
الاستقالات والتعيينات

العام	الاستقالات	التعيينات	معدل دوران الموظفين ٪
١٩٩٩	١٢٨٩	١٠٧٧	١٧,٩
٢٠٠٠	١٢٢٥	١٠٩٢	١٧,٧
٢٠٠١	١١٥٥	١٠٤٢	١٧,٣
٢٠٠٢	١١٢٠	١٠٨٥	١٨,٣
٢٠٠٣	٨٩١	٧٥٨	١٤,٩

وعليه فقد تميزت فئة الاناث بالاستقرار النسبي عام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع فئة الذكور حيث بلغ معدل دوران الموظفات ١٣,٢٪ بينما بلغ هذا المؤشر في فئة الذكور ١٤,٧٪ اما المعدل العام لدوران العاملين في هذا القطاع فقد بلغ ١٢,٩٪ بالمقارنة مع ١٨,٣٪ في عام ٢٠٠٢.

المؤهلات العلمية للموظفين

استمر المستوى العلمي للموظفين في القطاع المصرفي في التحسن عام ٢٠٠٣ حيث وصلت نسبة العاملين من حملة الشهادات الجامعية (دكتوراة، ماجستير وبكالوريس) الى ٤٦,٤٪ من اجمالي عدد الموظفين بالمقارنة مع ٤٥,٧٪ في العام ٢٠٠٢، بالمقابل استمر الهبوط في نسبة العاملين من حملة التوجيهي فباتوا يشكلون في نهاية العام ١٣,٤٪ بعد ان وصلت نسبتهم في عام ٢٠٠٢ الى ١٤,٥٪ وقد واكب ذلك انخفاض في نسبة العاملين من حملة الدبلوم المتوسط من ٢٦,٥٪ الى ٢٥,٣٪، اما المستخدمون الذين يقل تحصيلهم العلمي عن الثانوية العامة فقد تراجعت نسبتهم من ١٣,٣٪ الى ١٢,٩٪.

جدول رقم (١)
توزيع العاملين حسب الجنس

العام	دكتوراة		ماجستير		بكالوريوس		دبلوم معهد		توجيهي		دون التوجيهي		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
١٩٩٩	١٧	٠,١	٤٤٧	٣,٤	٤٧٦٩	٣٦,١	٣٩٤٥	٢٩,٩	٢١٩٦	١٦,٦	١٨٢١	١٣,٨	١٣١٩٥
٢٠٠٠	٢٠	٠,٢	٤٨٨	٣,٧	٤٨١٥	٣٦,٩	٣٨٥٢	٢٩,٥	٢٠٨١	١٥,٩	١٨٠٦	١٣,٨	١٣٠٦٢
٢٠٠١	١٣	٠,١	٥١٨	٤,٠	٥٠٣٧	٣٨,٩	٣٧٠٤	٢٨,٦	١٩٤٣	١٥,٠	١٧٣٥	١٣,٤	١٢٩٥٠
٢٠٠٢	١٣	٠,١	٥٥٥	٤,٣	٥٣٣٤	٤١,٣	٣٤٢٢	٢٦,٥	١٨٧٣	١٤,٥	١٧١٨	١٣,٣	١٢٩١٥
٢٠٠٣	١٦	٠,١	٦٤٨	٥,١	٥٥١٧	٤١,٢	٣٢٣٤	٢٥,٣	١٧٢٤	١٣,٤	١٦٤٣	١٢,٩	١٢٧٨٢

التوزيع العمري للموظفين

يظهر الجدول رقم (٤) ان نسبة الموظفين الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٥ سنة و٣٩ سنة قد ارتفعت من ٥٦,٤٪ عام ٢٠٠٢ الى ٥٧,٨٪ عام ٢٠٠٣، بالمقابل انخفضت نسبة العاملين من الفئات العمرية الاخرى فشكل العاملون الذين تقل اعمارهم عن ٢٥ عاما ١١,٥٪ من اجمالي عدد الموظفين، علما بأن هذه الفئة كانت تشكل في العام السابق ١٢,٥٪، وتراجعت نسبة العاملين الذين تتراوح اعمارهم بين ٤٠ سنة و٥٩ سنة من ٣٠,٥٪ الى ٣٠,٢٪، اما الموظفون الذين تجاوزت اعمارهم ٦٠ عاما ولا يزالون على رأس عملهم فقد بلغ عددهم ٨٩ موظفا.

جدول رقم (٤)
توزيع العاملين حسب الاعمار

العام	أقل من ٢٥ سنة		٢٥ ـ ٣٩ سنة		٤٠ ـ ٥٩ سنة		أكثر من ٦٠ سنة		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
١٩٩٩	١٧٤٧	١٣,٢	٧٥٧٧	٥٧,٤	٣٨٠١	٢٨,٨	٧٠	٠,٥	١٣١٩٥
٢٠٠٠	١٦٧٣	١٢,٨	٧٤٣٦	٥٦,٩	٣٨٧٠	٢٩,٦	٨٣	٠,٦	١٣٠٦٢
٢٠٠١	١٦٣٢	١٢,٦	٧٣٣٠	٥٦,٦	٣٩١٠	٣٠,٢	٧٨	٠,٦	١٢٩٥٠
٢٠٠٢	١٦١٤	١٢,٥	٧٢٨٥	٥٦,٤	٣٩٣٩	٣٠,٥	٧٧	٠,٦	١٢٩١٥
٢٠٠٣	١٤٦٥	١١,٥	٧٣٩٣	٥٧,٨	٣٨٣٥	٣٠,٢	٨٩	٠,٧	١٢٧٨٢

الوضع الاجتماعي للعاملين

واذا ما بحثنا في الوضع الاجتماعي لموظفي الجهاز المصرفي لوجدنا ان العاملين العازبين قد شكلوا هذا العام ما نسبته ٣٠,٥٪ من اجمالي عدد الموظفين مقابل ٢٨,٦٪ عام ٢٠٠٢، بالمقابل انخفضت نسبة المتزوجين في القطاع المصرفي من ٧١,٤٪ الى ٦٩,٥٪.

جدول رقم (٥)
توزيع العاملين حسب الوضع الاجتماعي

العام	عازبون		متزوجون		العام
	العدد	٪	العدد	٪	
١٩٩٩	٤٠٨٧	٣١,٠	٩١٠٨	٦٩,٠	١٣١٩٥
٢٠٠٠	٤٠٥١	٣١,٠	٩٠١١	٦٩,٠	١٣٠٦٢
٢٠٠١	٣٧٥٦	٢٩,٠	٩١٤٥	٧٠,٦	١٢٩٥٠
٢٠٠٢	٣٦٩٤	٢٨,٦	٩٢٢١	٧١,٤	١٢٩١٥
٢٠٠٣	٣٨٩٩	٣٠,٥	٨٨٨٣	٦٩,٥	١٢٧٨٢

عدد العاملين في البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة عام ٢٠٠٣

اسم البنك	المجموع
البنك العربي	٢٣٣٩
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	١٦٥٥
البنك الاسلامي الاردني	١٣٧٧
البنك الاهلي الاردني	١١١٩
بنك الاردن	١٠٦٢
بنك القاهرة عمان	٩٥٢
البنك الاردني الكويتي	٥٤٣
مؤسسة الاقراض الزراعي	٤٤١
بنك المؤسسة العربية المصرفية/ الاردن	٣٣٨
بنك الاردن والخليج	٣٣٢
بنك تنمية المدن والقرى	٣٢٤
بنك الاستثمار العربي الاردني	٣١١
بنك الاتحاد لإدخار والاستثمار	٢٩١
البنك العقاري المصري العربي	٢٧٢
بنك HSBC	٢٤٤
البنك العربي الاسلامي الدولي	٢٣٣
بنك سوسيته جنرال - الاردن	١٧٦
البنك الاردني للإستثمار والتمويل	١٧٥
بنك فيلادلفيا للإستثمار	١٣١
بنك الصادرات والتمويل	١٣٠
بنك ستاندرد تشارترد	١١٥
بنك الانماء الصناعي	١٠٣
مصرف الرافدين	٦١
سيتي بنك	٥٨
المجموع	١٢٧٨٢

ثالثا: البيانات المالية الختامية وتقرير مدققي الحسابات
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2003

تقرير مدققي الحسابات

السادة أعضاء جمعية البنوك في الاردن المحترمين
جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة
عمان ـ المملكة الاردنية الهاشمية

لقد قمنا بتدقيق الميزانية العمومية لجمعية البنوك في الاردن ـ جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة ـ عمان كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٣، وبياني الايرادات والمصروفات والوفر المتحقق والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ. إن هذه البيانات المالية هي من مسؤولية إدارة الجمعية، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية إستناداً الى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والتي تتطلب أن نقوم بتخطيط وإنجاز التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهري. ويشمل التدقيق الفحص على أساس إختباري للأدلة المؤيدة للمبالغ والافصاحات في البيانات المالية، كما يشمل تقييماً للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الادارة وتقييماً للعرض الاجمالي للبيانات المالية، وفي اعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساساً معقولاً للرأي الذي نبديه.

تحتفظ الجمعية بقيود وسجلات محاسبية منتظمة بصورة أصولية، وإن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الادارة متفقة معها.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من حيث جميع النواحي المادية الوضع المالي لجمعية البنوك في الاردن ـ جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة ـ عمان كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٣، ونتائج أعمالها والوفر المتحقق والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، ونقترح على الهيئة العامة للجمعية المصادقة على البيانات المالية المرفقة، كما قدمت من مجلس الادارة.

مأمون «محمد نور» فاروقه
مدقق مجاز رقم ٢٦٥ فئة (أ) وممارس
من مأمون فاروقه وشركاه
عمان في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٤

بيانات الايرادات والمصروفات والوفر المتحقق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٣

بيان ب

٢٠٠٢ دينار أردني	٢٠٠٣ دينار أردني	
		الايرادات
٢٨٣,١٦٥	٢٩٠,٢٦٥	رسوم إشتراك
٥٠,٥٨١	٥٢,٢٥٠	مجلة البنوك في الاردن
١٠,٦٩٥	١١,٣٠٧	فوائد بنكية دائنة
٨١٦	٢	إيرادات أخرى
١٥	١٧	دليل البنوك
٦٠	١٥	المرشد
٢,٤٩٤	٩٤٤	قاعة الاحتفالات
٣٤٧,٨٢٦	٣٥٤,٨٠٠	مجموع الايرادات
(٢٣٦,٣٨٣)	(٢٦٩,٣٣١)	المصاريف الادارية والعمومية - إيضاح ٤
٠٠٠	(٧٥,٠٠٠)	تبرعات - إيضاح ٥
١١١,٤٤٣	١٠,٤٦٩	وفر السنة المتحقق - بيان أ

إن الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٣

بيان ج

٢٠٠٢ دينار أردني	٢٠٠٣ دينار أردني	
		التدفق النقدي من عمليات التشغيل
١١١,٤٤٣	١٠,٤٦٩	وفر السنة المتحقق
١٣,١٧١	٥,١٩٤	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
٦٠,١٦٨	٦١,٧٣٧	الاستهلاك السنوي
١٨٤,٧٨٢	٧٧,٤٠٠	صافي الدخل قبل التغير في رأس المال العامل
		(الزيادة) النقص في الموجودات المتداولة
(١٣,١٣٨)	٢٢,٠٣٦	رسوم عضوية
٤,٢٦٥	٣,٧٤٥	تأمينات مستردة وأرصدة مدينة أخرى
(١,٣٦٨)	٧٤٠	مصاريف مدفوعة مقدماً
		الزيادة (النقص) في المطلوبات المتداولة
١,٧٠٠	(٤٠٠)	ذمم دائنة
٥٨٤	١,٨٨٢	أرصدة دائنة أخرى
١٧٦,٨٢٥	١٠٥,٤٠٣	صافي النقد الناتج عن عمليات التشغيل
		التدفق النقدي من عمليات الاستثمار
(٩,٤٧٦)	(٥,٧٦٣)	شراء موجودات ثابتة
		التدفق النقدي من عمليات التمويل
(٣,٣١٤)	١,٢٠٥	بنك دائن
١٦٤,٠٣٥	١٠٠,٨٤٥	صافي الزيادة في النقد خلال السنة
١٩٢,٧٩٣	٣٥٦,٨٢٨	رصيد النقد في بداية السنة
٣٥٦,٨٢٨	٤٥٧,٦٧٣	رصيد النقد في نهاية السنة

إن الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

إيضاحات حول البيانات المالية الختامية

١ ـ تسجيل الجمعية وغاياتها

لقد تم تسجيل الجمعية بتاريخ ١ تشرين الاول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الاداري والمالي، إستناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ ومعدلة رقم (٩) لسنة ١٩٧١ بهدف رعاية مصالح الجمعية وأعضائها من البنوك والشركات المالية وتوثيق أسس التعاون بينهم وتبادل المعلومات والخبرات المصرفية وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها وتعزيز التعاون مع البنك المركزي في مجال تنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وتقديم الخدمات الاستشارية للأعضاء في مجال عملهم.

٢ ـ السياسات المحاسبية الهامة

أ ـ يتم استهلاك الموجودات الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت حسب النسب السنوية التالية:ـ

الاراضي	لا تستهلك
المباني	٢٪
الاثاث	١٠٪
الاجهزة والمعدات	١٥٪
أجهزة الحاسوب	٢٠٪
الكتب	١٠٪

ب ـ تتبع الجمعية الاساس النقدي في إثبات إيرادات الاشتراك بمجلة البنوك في الاردن في حين تتبع أساس الاستحقاق في قيد المعاملات المالية الاخرى.

٣ ـ الموجودات الثابتة

يتألف هذا البند مما يلي:ـ

٢٠٠٢ دينار أردني	٢٠٠٣ دينار أردني	
٣٢٦,٤٧٧	٣٢٦,٤٧٧	أرض الجمعية
١,٥٥٧,٣٨٨	١,٥٥٧,٣٨٨	مبنى الجمعية
(١٥٥,٦٩١)	(١٨٦,٨٣٩)	الاستهلاك المتراكم
١,٤٠١,٦٩٧	١,٣٧٠,٥٤٩	صافي القيمة الدفترية لمبنى الجمعية
٨٩,٨٠٦	٩٣,٤٥٠	الاجهزة والمعدات
(٥٩,٠٤٧)	(٧٣,٤٦٠)	الاستهلاك المتراكم
٣٠,٧٥٩	١٩,٩٩٠	صافي القيمة الدفترية للأجهزة والمعدات
١٥٨,٠٧٩	١٥٩,١٨٩	الاثاث
(٧٥,٠٤٦)	(٩٠,٨٧٩)	الاستهلاك المتراكم
٨٣,٠٣٣	٦٨,٣١٠	صافي القيمة الدفترية للأثاث
٢,٩٢٥	٣,٩٣٤	كتب
(٣٠٦)	(٦٤٩)	الاستهلاك المتراكم
٢,٦١٩	٣,٢٨٥	صافي القيمة الدفترية للكتب
١,٨٤٤,٥٨٥	١,٧٨٨,٦١١	صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة

٤ ـ المصاريف الادارية والعمومية

يتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٢ دينار أردني	٢٠٠٣ دينار أردني	
٦٦,٩٣٨	٧٧,١٢٩	رواتب وأجور وعلاوات
٦,٥٥٧	٧,٧٢٠	مساهمة الجمعية في الضمان الاجتماعي
٤,٧٥٨	٥,٥٦٧	مساهمة الجمعية في صندوق الادخار
١,٢٤٦	١,٢٤٣	ندوات داخلية وتدريب وأبحاث
٤,٧٥٠	٣,٦٠٠	إستشارات
٧٢	٨٥	تنقلات ومواصلات
٣,٤٠٦	٣,٦٤٥	معالجات طبية
٨,٣٩٥	٧,٧٨٤	كهرباء وماء ومحروقات
٨,٠١٦	١٠,٧٧٨	ضيافة ومتفرقة
٢,٨٩٦	٥,٨٤٣	برق وبريد وهاتف
٧,٠٥٠	٧,٠٥٠	رسوم مسقفات
٠٠	١١,٧٥٠	رسوم صرف صحي
٦٢٠	٣٧٨	لوازم مكتبية
٢,٦١٥	٥,٥٣٨	قرطاسية ومطبوعات
١٣,١٧١	٥,١٩٤	تعويض ترك الخدمة
٤,٧٨٧	٦,٠٠٧	صيانة وتصليحات
٧٠٧	٨٠٦	السيارات
١,٤٠٧	١,٩٠٨	تأمين
١,٤٥٧	٢,٥٧٩	حديقة الجمعية
٦٠,١٦٨	٦١,٧٣٧	الاستهلاكات
٣٦,٤٨٩	٤١,٣٣٣	مجلة البنوك في الاردن
٦٧٨	٦٧٨	أتعاب تدقيق
٢٠٠	٦٠٠	كاتب العدل
٠٠٠	٣٧٩	ضريبة الودائع
٢٣٦,٣٨٣	٢٦٩,٣٣١	المجموع

٥ ـ التبرعات

ويتألف هذا البند مما يلي:ـ

	٢٠٠٣ دينار أردني
مؤتمر المنتدى الاقتصادي العالمي	٥٠,٠٠٠
صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية (مركز تكنولوجيا المعلومات)	٢٥,٠٠٠
المجموع	٧٥,٠٠٠

٦ ـ عام

لا تتضمن حسابات الجمعية حسابات صندوق إدخار موظفي الجمعية، والبالغ مجموعها بتاريخ ٣١ كانون الاول ٢٠٠٣ مبلغ ١,٠٧٤ دينار (فقط ألف وأربعة وسبعون ديناراً أردنياً لا غير).